المؤتمر الدولي الثاني
لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالسادات

أدوات البحث غير اللغوية في علم التفسير "دراسة استقرائية تحليلية"

إعـــداد

د. منى مرسي إبراهيم مرسي
مدرس بقسم التفسير وعلوم القرآن
كلية الدراسات الإسلامية والعربية جامعة الأزهر بالسادات

للعام الجامعي: ٢٠٢٤/٢٠٢٥م

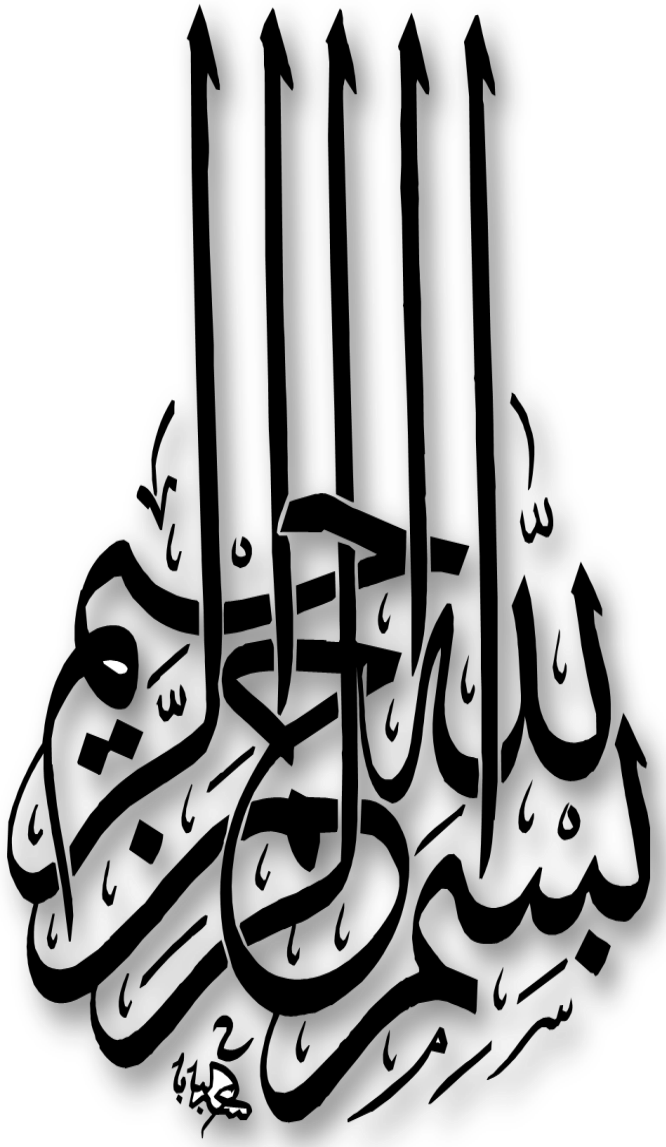
بسم الله الرحمن الرحيم

أدوات البحث غير اللغوية في علم التفسير

منى مرسي إبراهيم مرسي
قسم التفسير وعلوم القرآن ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالسادات ، جامعة الأزهر، مدينة السادات ، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: Monamorsy2595.el@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أدوات البحث غير اللغوية في علم التفسير، وبيان آلية استفادة المفسِّر من هذه الأدوات و دورها في فهم القرآن الكريم وتحديد معانيه بدقة . واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي المتمثلين في استقراء وتتبع هذه الأدوات من خلال كتب التفسير وعلوم القرآن مع دراسة آلية استفادة المفسِّر منها في علم التفسير و تأثيرها في توجيه معاني الآيات القرآنية.

ومن أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج : ١- التأكيد على أهمية أدوات البحث غير اللغوية في التفسير و دورها في فهم الآيات القرآنية وتوضيح معانيها . ٢- التأكيد على أهمية دور هذه الأدوات في معالجة المفاهيم الخاطئة الناشئة عن تفسير الآيات القرآنية دون الإلمام الكامل بها.

ومن أبرز ما يوصي به البحث:

١- دراسة أدوات البحث اللغوية في علم التفسير .

٢- إعداد دليل منهجي شامل يجمع أدوات البحث التي يحتاجها المفسِّر ؛ليسهم في تكوين منهجية واضحة للباحثين والمتخصصين في مجال التفسير وعلوم القرآن.

الكلمات المفتاحية: [أدوات البحث- غير اللغوية – علم – التفسير].

Non-linguistic Research Tools in Interpretation

Mona Morsi Ibrahim Morsi
Department of Interpretation and Qur'anic Sciences, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Sadat City, Al-Azhar University, Sadat City, Arab Republic of Egypt.
Email: Monamorsy2595.el@azhar.edu.eg

Abstract:
This research aims to study non-linguistic research tools in the science of interpretation, explaining how interpreters utilize these tools and their role in understanding the Holy Quran and accurately The study relied on the inductive approach defining its meanings. and the analytical approach, which consisted of inductively tracing and tracking these tools through the books of interpretation and the sciences of the Qur'an, while studying the mechanism by which the interpreter benefits from them in the science of interpretation and their impact on directing the meanings of the Qur'anic verses.
The most prominent results of the research are: 1- Emphasizing the importance of non-linguistic research tools in interpretation and their role in understanding the Qur'anic verses and clarifying their meanings.
2- Emphasizing the importance of the role of non-linguistic research tools in interpretation in addressing misconceptions arising from interpreting Quranic verses without fully understanding them.
The research's most prominent recommendations include:
1. Studying linguistic research tools in the science of interpretation.
2. Preparing a comprehensive methodological guide that brings together the research tools needed by interpreters, contributing to the development of a clear methodology for researchers and specialists in the field of interpretation and Quranic sciences.
Keywords: Research tools - non-linguistics - science - interpretation.

مقـدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ،،،

فإن أكرم ما تمتد إليه أعناق الهمم، وأعظم ما تتنافس فيه الأمم؛ العلم الذي هو حياة القلب، وصحة اللب. وأجلّ أصنافه وأرفعها، وأكمل معالمه وأنفعها؛ العلوم الشرعية والمعارف الدينية؛ إذ بها انتظام صلاح العباد، واغتنام الفلاح في المعاد. وعلم التفسير –من بين تلك العلوم والمعارف– أعلاها شأنًا، وأقواها برهانًا، وأوثقها بنيانًا، وأوضحها تبيانًا؛ إذ هو مفتاح فَهم كلام الله تعالى وسبيل إدراك مراده. ولا يخفى أن الخوض في تفسير القرآن الكريم مسؤولية عظيمة، تتطلب من المفسِّر امتلاك أدوات علمية راسخة، تؤهله لفهم الآيات القرآنية على الوجه الصحيح، بعيدًا عن الزلل أو الانحراف في الفهم؛ ولذا كان لزامًا على من أراد التصدي لهذا العلم أن يكون ملمًا بجملة من العلوم، ينطلق منها، ويعتمد عليها، وتساعده على القيام بتلك المهمة الجليلة. من بين تلك العلوم: العلوم غير اللغوية. ومن هذا المنطلق فقد استخرت الله –تعالى– ورأيت أن أنظر في هذه العلوم؛ لأبين مدى الحاجة إليها في التفسير، وكيف تسهم في بيان معاني القرآن الكريم، ومن ثَمَّ جعلت بحثي بعنوان: **(أدوات البحث غير اللغوية في علم التفسير "دراسة استقرائية تحليلية")**.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب، منها:

أولًا– الإسهام في خدمة كتاب الله عز وجل، الذي يكتسب المرء شرفًا بصحبته، وأجرًا بتلاوته، وثوابًا بالعكوف في محراب دراسته.

ثانيًا– إبراز أهمية هذه الأدوات بالنسبة للمفسِّر وأثرها في التفسير.

ثالثًا: إبراز دور هذه الأدوات في معالجة المفاهيم الخاطئة التي تنشأ عن تفسير الآيات القرآنية من دون إلمام كامل بها.

رابعًا: إبراز تحقيق التكامل بين علم التفسير وكثير من العلوم الأخرى.

الدراسات السابقة:

بعد البحث، لم أجد دراسة مستقلة تناولت هذا الموضوع، وإن كان قد وردت إشارات متفرقات له في بعض كتب التفسير وعلوم القرآن.

خطة البحث:

انتظمت خطة البحث –بفضل الله– في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. وذلك على النحو التالي:

المقدمة. وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

التمهيد. ويشتمل على: أقوال العلماء في تحديد العلوم التي يحتاج إليها المفسِّر ليكون فهمه للقرآن مستقيمًا.

المبحث الأول: العلوم الداعمة. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: علم القراءات.

المطلب الثاني: علم أسباب النزول.

المطلب الثالث: علم النسخ.

المطلب الرابع: علم القصص.

المبحث الثاني: العلوم الحاكمة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: علم الأحاديث النبوية المفسِّرة للآيات القرآنية.

المطلب الثاني: علم أصول الدين.

المطلب الثالث: علم أصول الفقه.

المبحث الثالث (تتمة العلوم): علم الموهبة.

الخاتمة. وتشتمل على: أهم النتائج، والتوصيات، والفهارس العلمية.

منهج البحث : اعتمدت –في هذا البحث– على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي المتمثلين في استقراء هذه الأدوات وتتبعها من خلال كتب التفسير وعلوم القرآن، مع دراسة آلية استفادة المفسِّر منها في علم التفسير، وتأثيرها في توجيه معاني الآيات القرآنية.

متبعة في ذلك الخطوات الآتية :

أولًا: قسَّمت هذه الأدوات –باعتبار ما تتعلق به– إلى: قسمين، وتتمة.

ثانيًا: أفردت كل علم منها –في قسمه– بمطلب مستقل، مرتّبة في الذكر كما جاء في كتب السابقين.

ثالثًا: عرَّفْتُ بالعلم من كتب أهل الاصطلاح الخاص به.

رابعًا: بينت آلية استفادة المفسَّر من هذا العلم في التفسير.

خامسًا : ذكرت أمثلة تطبيقية من القرآن الكريم للتوضيح.

سادسًا: ذكرت نماذج من الكتب المؤلفة في هذا العلم.

سابعًا: عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، وخرَّجت الأحاديث والآثار من مصادرها، وشرحت غريب الكلمات التي وردت في الشواهد والنصوص المذكورة.

ثامنًا: ترجمت للأعلام غير المشهورة فقط؛ خشية الإطالة.

تاسعًا: اكتفيت بذكر الاسم العلمي للكتاب، ورقم الجزء والصفحة في الهامش، من غير أن أذكر اسم المؤلف، إلا إذا تشابهت أسماء بعض الكتب؛ فحينها أورد اسم المؤلف؛ تمييزًا بين الكتابين، وأرجأت عرض بياناته كاملة، من: التحقيق، ودار النشر، والطبعة، وسنة الطبع، وعدد الأجزاء؛ في ثبت المصادر والمراجع.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله بقبول حسن؛ إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، فهو نعم المولى ونعم النصير .

التمهيد

أقوال العلماء في تحديد العلوم التي يحتاج إليها المفسِّر ليكون فهمه للقرآن مستقيمًا

بيَّن العلماءُ العلومَ التي يحتاج إليها المفسِّر بشكل إجمالي، "فقالوا هي: اللغة، والنحو، والصرف، والاشتقاق، وعلوم البلاغة الثلاثة (البيان والمعاني والبديع)، وعلم القراءات، وأصول الدين، وأصول الفقه، وأسباب النزول، والقصص، والناسخ والمنسوخ ، والأحاديث المبيِّنة لتفسير المجمل والمبهم، وعلم الموهبة"(١).

وقد أوضح الشيخ محمد عبده هذه العلوم بوجه آخر ملخصًا، فجعلها خمسة، "أحدها: فهم حقائق الألفاظ المفردة التي أودعها القرآن، ثانيها: الأساليب، ثالثها: علم أحوال البشر، رابعها: العلم بوجه هداية البشر كلهم بالقرآن، خامسها: العلم بسيرة النبي ﷺ وأصحابه"(٢).

ولا تعارض بين كلامه –رحمه الله– والكلام السابق؛ لأن ما ذكره (أولًا) يقابل اللغة والنحو والصرف والاشتقاق، وما ذكره (ثانيًا) يقابل علوم البلاغة الثلاثة، وما ذكره (ثالثًا) يقابل علم القصص، وما ذكره (رابعًا) يقابل بعض علوم القرآن المذكورة، وما ذكره (خامسًا) يقابل العلم بالأحاديث المبيِّنة لتفسير المجمل والمبهم.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن هذه العلوم تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: علوم لغوية. وتشمل: علم اللغة، والنحو، والصرف، والاشتقاق، وعلوم البلاغة. **القسم الثاني: علوم غير لغوية.** وتشمل: علم القراءات، وأسباب النزول، والنسخ، والقصص، والأحاديث النبوية المفسِّرة للآيات القرآنية، وأصول الدين، وأصول الفقه، وعلم الموهبة. وهذا القسم هو محل الدراسة.

---

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٤/٢١٣-٢١٥).

(٢) ينظر: تفسير المنار (١/١٩-٢١).

المبحث الأول: العلوم الداعمة

المطلب الأول: علم القراءات

تعريف علم القراءات:

القراءات لغةً: جمع قراءة، وأصل مادة (قَرَأَ) و(قَرِيَ) –مهموز وغير مهموز– في اللغة: تدل على جمع واجتماع [١]. يقال: قَرَأْتُ الشيءَ قُرْآنًا: جَمَعْتُه وضَمَمْتُ بعضَه إِلَى بَعْض. ومعنى قرأت القرآن: لفظت به مجموعًا، أي: ألقيته[٢]. فالقِرَاءَة: ضمّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في التّرتيل[٣].

واصطلاحًا: هو العلم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة[٤].

وعلم القراءات يعدُّ من جملة العلوم التي يجب أن يلِّم بها من يريد بيان معاني كتاب الله عز وجل، ومن المعلوم أنه لا يوجد علم من علوم الشريعة وعلوم العربية إلا وتعد القراءات رافدًا من روافده؛ فعلما النحو والصرف، وعلوم البلاغة، وكتب المعاجم؛ كلها يمثل فيها القرآن بقراءاته أصلًا أصيلًا وركنًا ركينًا.

آلية استفادة المفسِّر من هذا العلم في التفسير: أولًا: به يعرف كيفية النطق بالقرآن. **ثانيًا:** يمكِّنه من معرفة درجة القراءة، ومن ثمَّ يوظفها بما يليق بجلالها. **ثالثًا:** يساعده في تفسير الآيات تفسيرًا واضحًا، وإيضاح معانيها واستنباط أحكامها؛ لأن القراءات يفسر بعضها بعضًا، وتدل على صحة بعض المعاني وأحكامها. **رابعًا:** يمكِّنه من ترجيح بعض الوجوه المحتملة على بعض[٥]. **وفيما يلي بيان ذلك:**

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة– مادة (قَرِيَ) (٧٨/٥).

(٢) ينظر: لسان العرب – مادة (قرأ) (١٢٨/١).

(٣) ينظر: المفردات في غريب القرآن– مادة (قرأ) (ص٦٦٨).

(٤) ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص٩).

(٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١٥/٤).

القراءات تنقسم باعتبارين: ١- محلها في الكلمات. ٢- قبولها وردّها.

أولًا- من حيث محلها في الكلمات. لها حالتان:

١- **الحالة الأولى:** تتمثل في الاختلاف بين القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات، كالاختلاف في مقادير المد والإمالة والهمس والغنة، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ﴾ [الأعراف:١٥٦] فقرأ نافع بفتح الياء في (عذابي) والباقون بالسكون[١]. وأيضًا: الاختلاف في تعدد وجوه الإعراب، مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤] فقرأ نافع برفع لام (يقول) وقرأ الباقون بالنصب[٢] .

فالقراءات -من هذه الجهة- لها مزية في أنها "حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها، وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق، بتلقي ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة. وهذا غرض مهم جدًا، لكنه لا علاقة له بالتفسير؛ لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي، وفيها أيضًا سعة من بيان وجوه الإعراب في العربية" [٣].

٢-**الحالة الثانية:** تتمثل في اختلاف القراء في حروف الكلمات، مثل قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة :٤]. فقرأ عاصم والكسائي بإثبات الألف في (مالك) وقرأ الباقون بغير ألف[٤] وحجة من أثبتها: أن الملك داخل تحت المالك. والدّليل له: قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران :٢٦] . وحجة

---

(١) والقراءتان متواترتان. [ينظر: المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، لأبي حفص سراج الدين النشار (ص١٣٦)].

(٢) والقراءتان متواترتان. [ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٣٠٥/٢)].

(٣) ينظر: التحرير والتنوير (٥١/١).

(٤) ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات لابن الجزري (ص٤٩).

من طرحها: أن الملك أخص من المالك وأمدح؛ لأنه قد يكون المالك غير ملك، ولا يكون الملك إلا مالكًا[١].

وكذلك الاختلاف في الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف:٥٧] فقرأ نافع وابن عامر والكسائي بضم صاد (يصدون)[٢]، وقرأ الباقون بكسرها[٣]. وحجة من ضم: أنه أراد "يعدلون ويعرضون" ودليله قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ﴾ [الأنعام :٣٥]، وحجة من كسر: أنه أراد "يصيحون"، ودليله على ذلك: مجيء «منه» قبلها، ولو كانت بمعنى الإعراض لجاءت معها «عن» كقوله تعالى: ﴿أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ﴾ [المائدة :٤٢] [٤].

فالقراءات من هذه الجهة –كما هو مبيَّن– لها مزيد تعلق بالتفسير؛ لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة، وحري بالمفسر –في هذه الحالة– أن يكون على علم بما في هذا اللفظ الكريم من القراءات؛ حتى لا يقول كلامًا يتعارض مع قراءة أخرى.

ثانيًا: من حيث قبولها وردّها: المشهور عند القراء أن القراءات باعتبار القبول والرد تنقسم ثلاثة أقسام[٥] :

---

(١) والقراءتان متواترتان. [ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص٦٢)].

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب (٢/٢٦٠).

(٣) والقراءتان متواترتان. [ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٦/١٥٤)].

(٤) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص٣٢٢).

(٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (١/٥٠٦) طبعة: مجمع الملك الفهد.

١-**المتواترة**[١]، "ويدخل فيها المشهور" [٢]. ٢-**الشاذة**[٣].

٣-**الموضوعة (المردودة)**[٤] وهذا القسم يدخل في القراءات تجوزًا[٥].

فالقراءات -من هذه الجهة- تكون صلتها بالتفسير على النحو التالي[٦]:

---

(١) وهي كل قراءة وافقت العربية مطلقًا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا وتواتر نقلها. [ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري (ص١٨)].

(٢) وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر، ووافق العربية والرسم، واشتهر عن القراء. [ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٩/١) الإتقان في علوم القرآن (٢٦٤/١)].

(٣) عرَّف العلماء القراء الشاذة بعدة تعريفات، أهمها:

١-عرفها ابن الجزري بأنها: هي القراءة التي صح سندها ووافقت العربية وخالفت رسم المصحف. [ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري(ص١٩)].

٢- عرفها ابن الصلاح بأنها: ما نقل قرآنا من غير تواتر واستفاضة، متلقاة بالقبول من الأئمة، كما اشتمل عليه "المحتسب" لابن جني وغيره . [ينظر: البرهان في علوم القرآن (٣٣٢/١)].

وهذا التعريف يشترط في القراءة الشاذة ثلاثة شروط سلبية، هي: عدم نقلها بالتواتر، وعدم استفاضتها، وعدم تلقيها بالقبول من الأئمة.

٣-قال العلامة النويري: الشاذ على قول مكي ومن وافقه: ما خالف الرسم أو العربية ونقل ولو بثقة عن ثقة، أو وافقهما ونقل بغير ثقة، أو بثقة لكن لم يشتهر. [ينظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري (١٢٦/١)].

ولعل هذا التعريف هو أوفى التعريفات؛ حيث يندرج تحته أربع صور:

الأولى: ما صح سنده وخالف الرسم، الثانية: ما صح سنده وخالف العربية، الثالثة: ما وافق الرسم والعربية ونقل بغير ثقة، الرابعة: ما وافق الرسم والعربية وصح سنده لكنه لم يشتهر. فكل قراءة توافرت فيها هذه الصور أو أحدها؛ أطلق عليها "شاذة".

(٤) وهي القراءة التي وافقت الرسم والعربية ولا سند لها. [ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري (١٧/١)].

(٥) والرواية إذا كانت كذلك يكفّر معتمدها حتى لو وافقت المعنى ورسم المصحف. [ينظر: علوم القرآن الكريم لـ أ.د/ نور الدين عتر (ص١٥٥)].

(٦) ينظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (ص٣٠٤,٣٠٥).

١-القراءات المتواترة: هي التي لها صلة بالتفسير؛ نظرًا لما يترتب عليها من آثار تفسيرية، حيث يؤدي اختلافها -أحيانًا- إلى تعدد المعاني، وهذا بالطبع يؤثر على تفسير الآية. وتعد من قبيل من تفسير القرآن بالقرآن.

٢-أما القراءات الشاذة: فهي مفسرة ومبينة لمعاني القراءات المتواترة. وفي ذلك يقول الشيخ محمد حسين الذهبي: "والصواب أنها من قبيل التفسير؛ لأن الصحابة كانوا يفسِّرون القرآن، ويرون جواز إثبات التفسير بجانب القرآن، فظنها بعض الناس -لتطاول الزمن عليها- من أوجه القراءات التي صحَّت عن رسول الله (ﷺ) ورواها عنه أصحابه"(١).

٣-أما القراءات المردودة فإنها لا علاقة لها بالتفسير.

وحري بالمفسر -في هذه الحالة- أن يكون على علم بقبول القراءة من عدمه؛ حتى يتمكن من توظيفها بما يليق بها.

ومن النماذج التي توضح كيفية الاعتماد على علم القراءات في التفسير:

ما ورد عن الإمام الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ**﴾ [غافر: ٣٧]. حيث قال: "وقوله: {وصد عن السبيل} اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرئ (وَصُدَّ) بضم الصاد، على وجه ما لم يسم فاعله، وبفتح الصاد(٢)، بمعنى: وأعرض فرعون عن سبيل الله التي ابتعث بها موسى استكبارًا. والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان معروفتان في قراءة الأمصار، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب"(٣).

ففي هذا المثال يتبين أن علم القراءات يسهم في تمكين المفسِّر من فهم المعاني المتنوعة واستيعابها؛ حيث نجد الإمام الطبري قد جمع بين المعنين الواردين في

---

(١) ينظر: التفسير والمفسرون (٣٣/١).

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص٣١٥).

(٣) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣٢٧/٢٠).

قوله تعالى: (وَصُدَّ) وذلك لأن اختلاف المعنين ناشئ عن قراءتين متواترتين، ومن ثم فلا يجوز ردهما ولا رد معناهما؛ وذلك طبقًا للقاعدة التي تقول: "إذا ثبتت القراءة؛ فلا يجوز ردها، أو رد معناها، وهى بمنزلة آية مستقلة"[١].

ومن الأمثلة أيضًا: ما ورد عن ابن العربي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المائدة: ٦]. حيث قال: اختلفت قراءة القراء في قوله: {وأرجلكم}، فنصبها بعضهم؛ توجيهًا منه ذلك إلى أن الفرض فيهما الغسل، وخفضها بعضهم؛ توجيهًا منه ذلك إلى أن الفرض فيهما المسح[٢]. وطريق النظر البديع: أن القراءتين محتملتان، وأن اللغة تقضي بأنهما جائزتان، فردهما الصحابة إلى الرأس مسحًا، فلما قطع بنا حديث النبي (ﷺ) ووقف في وجوهنا وعيده، قلنا: جاءت السنة قاضية بأن النصب يوجب العطف على الوجه واليدين، ودخل بينهما مسح الرأس، وإن لم تكن وظيفته كوظيفتهما؛ لأنه مفعول قبل الرجلين لا بعدهما، فذكر لبيان الترتيب لا ليشتركا في صفة التطهير، وجاء الخفض ليبين أن الرجلين يُمسحان حال الاختيار على حائل، وهما الخفان بخلاف سائر الأعضاء، فعطف بالنصب مغسولًا على مغسول، وعطف بالخفض ممسوحًا على ممسوح، وصح المعنى فيه[٣].

ففي هذا المثال يتبين أن علم القراءات يسهم في تمكين المفسِّر من استنباط الأحكام الفقهية.

---

(١) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين للحربي (٨٩/١).

(٢) قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص: (وأرجلكم) نصبًا، وَقَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة وَأَبُو بكر: {وأرجلكم} خفضًا. والقراءتان متواترتان. [ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٢١٤/٣)].

(٣) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٧٢/٢).

مـن الكتـب المؤلفـة فـي هـذا العلـم: الحجـة فـي القـراءات السـبع لابـن خالويـه (ت/٣٧٠هـ) – النشـر فـي القراءات العشـر لابـن الجزري (ت/٨٣٣هـ)–مختصـر في شواذ القرآن لابن خالويه (ت/٣٧٠هـ).

المطلب الثاني: علم أسباب النزول

تعريف سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه، أو مبينة لحكمه أيام وقوعه. والمعنى: أن حادثة وقعت في زمن النبي (ﷺ)، أو سؤالًا وُجِّه إليه؛ فنزلت الآية أو الآيات من الله –تعالى– ببيان ما يتصل بتلك الحادثة، أو بجواب هذا السؤال [١].

وسبب النزول هو أول ما تصرف العناية إليه، وأوفى ما يجب الوقوف عليه؛ في حق من يتناول بيان معاني القرآن الكريم. ولذا فقد عدَّه العلماء شرطًا من شروط المفسر.

وفي ذلك يقول الشاطبي: "معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن"[٢].

آلية استفادة المفسر من هذا العلم في التفسير: عن طريقه يعرف المفسِّر معنى الآية المنزلة فيه بحسب ما أُنزِلت فيه[٣].

فهذا العلم يوقف المفسِّر على حال من نزلت فيه الآية والملابسات التي صاحبتها، فيجعله مشاهدًا للصورة، مستحضرًا للواقع المنزل فيه؛ ويساعده ذلك على:

أولًا– الوقوف على المعنى، وإزالة الإشكال. وفي ذلك يقول ابن تيمية: "ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يُوَرِّث العلم بالمسبَّب"[٤].

ثانيًا– دفع توهم الحصر. **ثالثًا**– معرفة اسم النازل فيه الآية، وتعيين المبهم فيها.

---

(١) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١٠٦/١).

(٢) ينظر: الموافقات (١٤٦/٤).

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١٥/٤).

(٤) ينظر: مقدمة في أصول التفسير (ص١٦).

رابعًا–معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم. **خامسًا**– تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.

سادسًا– الدقة في اختيار المعنى المقصود عندما تتعدد الأقوال الواردة المحتملة في الآية الكريمة. **سابعًا**– إدراك الصلة المعنوية بين الآيات القرآنية(١).

وغير ذلك كما أوضح ابن عاشور في عباراته، قال : إن من أسباب النزول ما ليس المفسِّر بغنى عن علمه؛ لأن فيها بيان مجمل، أو إيضاح خفي وموجز، ومنها ما يكون وحده تفسيرًا، ومنها ما يدل المفسِّر على طلب الأدلة التي بها تأويل الآية أو نحو ذلك، ومنها ما ينبه المفسِّر إلى إدراك خصوصيات بلاغية تتبع مقتضى المقامات(٢).

فعلم أسباب النزول إذن لا غنى عنه للمفسِّر في بيان معاني القرآن. والأمثلة على ذلك كثيرة،

منها: ما ورد في سبب نزول الآية الكريمة ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾[البقرة:١٥٨]

فعن عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ (ﷺ)، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ: أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ فَمَا أُرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لاَ يَطَّوَّفَ بِهِمَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: "كَلَّا، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ، كَانَتْ: فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لاَ يَطَّوَّفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي الأَنْصَارِ، كَانُوا يُهِلُّونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذْوَ قُدَيْدٍ(٣)، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٢–٣٠) الإتقان في علوم القرآن (١/١٠٧–١٠٩).

(٢) ينظر: التحرير والتنوير (١/٤٧).

(٣) قَوْله: (حَذْو قديد). أَي: محاذيه، و"قديد" بِضَم الْقَاف: مَوضِع بَين مَكَّة وَالْمَدينَة. [ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٠/١٢٧)].

الإِسْلاَمُ سَأَلُوا رَسُولَ (ﷺ)عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ "[1]

من خلال ما رود في سبب نزول هذه الآية الكريمة نلحظ أنها أُشكِلت على عروة ابن الزبير؛ حيث ظن أن نفي الجناح الوارد فيها يدل على عدم فرضية السعي، إلا أن سبب النزول قد دفع هذا الإشكال، وبيَّن أن نفي الجناح إنما هو لرفع الحرج عن المسلمين في السعي بين الصفا والمروة.

ومن أمثلة ذلك أيضًا: ما جاء في الآية الكريمة ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة:٩٣]. فقد ورد عن قدامة بن مظعون أنه كان يقول الخمر مباحة ويحتج بهذه الآية.

أخرج البيهقي في سننه عن الزهري، قال:" أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَكَانَ أَبُوهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، أَنَّ عُمَرَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ– اسْتَعْمَلَ قُدَامَةَ بْنَ مَظْعُونٍ عَلَى الْبَحْرَيْنِ، وَهُوَ خَالُ حَفْصَةَ وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَدِمَ الْجَارُودُ سَيِّدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ قُدَامَةَ شَرِبَ فَسَكِرَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللهِ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ أَرْفَعَهُ إِلَيْكَ.... فَقَالَ عُمَرُ لِقُدَامَةَ: إِنِّي حَادُّكَ، فَقَالَ: لَوْ شَرِبْتُ كَمَا يَقُولُونَ مَا كَانَ لَكُمْ تَجْلِدُونِي، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لِمَ؟ قَالَ قُدَامَةُ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: تفسير القرآن، بَابُ قَوْلِهِ: {إِنَّ الصَّفَا وَالمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} (٢٣/٦) رقم (٤٤٩٥).

﴿طَعِمُوٓاْ﴾ [المائدة: ٩٣] الْآيَةَ، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَخْطَأْتَ التَّأْوِيلَ إِنِ اتَّقَيْتَ اللهَ اجْتَنَبْتَ مَا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْكَ... (١)

فجاء سبب النزول، وبيَّن المراد، وصحَّح الفهم الذي تبادر إلى الأذهان بأن الحكم برفع الجناح خاص بمن مات من الصحابة وهم يشربون الخمر قبل تحريمها.

أخرج الإمام البخاري عن أنس –رضي الله عنه– قال: "كُنْتُ سَاقِيَ القَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، فَنَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ فَانْظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَقُلْتُ: هَذَا مُنَادٍ يُنَادِي: «أَلاَ إِنَّ الخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ»، فَقَالَ لِي: اذْهَبْ فَأَهْرِقْهَا، ....فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: قُتِلَ قَوْمٌ وَهْيَ فِي بُطُونِهِمْ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ [المائدة: ٩٣] "(٢).

من خلال هذا المثال نلحظ أن سبب النزول أزال خطأ قدامة بن مظعون الذي فهم جواز شرب الخمر لمن كان مؤمنًا عاملًا للصالحات، ورد على فهمه بأن الآية واردة فيمن شرب الخمر قبل تحريمها.

من الكتب المؤلفة في هذا العلم: أسباب النزول للواحدي (ت/٤٦٨هـ)– لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي (ت/٩١١هـ).

---

(١) أخرجه الإمام البيهقي في السنن الكبرى، كتاب: الأشربة والحد منها، ،باب: من وجد منه ريح شراب أو لقي سكران (٥٤٧/٨) رقم (١٧٥١٦) قال شعيب الأرناؤوط: رجاله ثقات. [ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦٢/١)].

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب: تفسير القرآن، باب: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾ (٥٤/٦) رقم (٤٦٢٦).

المطلب الثالث: علم النسخ

لغة: يطلق النسخ في كلام العرب على وجوه:

الأول: نقل الشيء من مكان إلى مكان مع بقاء الأصل. من قولهم: نسخت الكتاب أي: نقلت ما فيه إلى كتاب آخر، فهذا لم يغير المنسوخ منه، وإنما صار نظيرًا له.

الثاني: إزالة الشيء وإثبات غيره مكانه. يقال: نسخت الشمس الظِّل، إذا أزالته وحلَّت محله.

الثالث: إزالة الشيء دون أن يقوم آخر مقامه .كقولهم : نسخت الريح الأثر ، إذا أزالتها فلم يبق منها عوض ولا حلَّت الريح محل الأثر[١].

اصطلاحًا: هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متراخ عنه.[٢]

يعد علم الناسخ والمنسوخ من أساسات علم التفسير، ومن العلوم التي لا يقوم إلا بها؛ لذا عدَّه العلماء من العلوم الواجب على المفسِّر معرفتها.

وفي ذلك يقول الزركشي : "لا يجوز لأحد أن يفسِّر كتاب الله –تعالى– إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ"[٣].

ويقول الفيروز آبادي: "اعلم أَن معرفة النَّاسخ والمنسوخ باب عظيم من علوم القرآن، ومن أَراد أَن يخوض في بحر التفسير ففَرْضٌ عليه الشروع في طلب معرفته، والاطِّلاع على أَسراره".[٤]

آلية استفادة المفسِّر من هذا العلم في التفسير: عن طريقه يعلم المفسِّر المحكم

---

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (نسخ) (٦١/٣).

(٢) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن (١٧٦/٢).

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٢٩/٢).

(٤) ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١١٧/١).

من غيره[١].

ويساعده ذلك على:

أولًا- فهم معاني القرآن على الوجه الصحيح، وتجنب التعارض الظاهر بين النصوص.

ثانيًا- ضبط الفهم الصحيح للأحكام الشرعية؛ حيث إن الناسخ يحدد الحكم الفعلي الذي يجب العمل به. **ثالثًا** -توجيه المعاني، وترجيح الصحيح منها. **رابعًا** :ألا يستنبط حكمًا يتعارض مع ما تم نسخه.

ومن أمثلة ذلك: ما ورد عن الإمام البيضاوي في تفسير قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ﴾ [المجادلة الآية: ١٢]. حيث قال: "وفي هذا الأمر تعظيم الرسول، وإنفاع الفقراء، والنهي عن الإفراط في السؤال، والميز بين المخلص والمنافق ومحب الآخرة ومحب الدنيا، واختلف في أنه للندب أو للوجوب، لكنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ أَن تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَٰتٍ﴾". [المجادلة : الآية: ١٣][٢]..

فلو نظرنا في هاتين الآيتين لتبين لنا أن الحكم فيهما متعارض، ولا يمكن التوفيق بينهما؛ حيث تفيد الآية الأولى وجوب تقديم صدقة عند إرادة مناجاة الرسول (ﷺ)، وجاءت الآية الثانية فأفادت رفع هذا الحكم، فلما قال الإمام البيضاوي: "لكنه منسوخ بقوله: أَأَشْفَقْتُمْ"؛ زال هذا التعارض.

إذن: إذا لم يكن المفسِّر على دراية بعلم الناسخ والمنسوخ لظن أن هناك تعارضًا بين الآيتين، لكن حين يعلم ذلك سيتضح له عدم التناقض، ويصل إلى الفهم الصحيح للآيات القرآنية؛ لذا حذَّر العلماء من الخوض في التفسير دون الإلمام

---

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١٥/٤).

(٢) ينظر: أنوار التنزيل (١٩٥/٥).

بهذا العلم. وفي ذلك يقول محمد أبو شهبة: "علم الناسخ والمنسوخ مهم للمفسِّر، وإلا وقع في خطأ كبير"[١].

إلى غير ذلك من الآيات المنسوخة في القرآن الكريم. وأرى أن خير من حصرها – دون إفراط ولا تفريط– هو الإمام السيوطي، وقد أوصل عددها إلى عشرين آية. فليرجع إليه من أراد مزيد تفصيل[٢].

من الكتب المؤلفة في هذا العلم: الناسخ والمنسوخ لقتادة بن دعامة (المتوفى/١١٧هـ)، الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (لمتوفى/٣٣٨هـ).

المطلب الرابع: علم القصص.

القصص القرآني هو: إخبار القرآن الكريم عن أحوال الأمم الماضية، والنبوات السابقة، والحوادث الواقعة[٣] وقد أطلق عليه الشيخ محمد رشيد رضا (علم أحوال البشر).

ويعد علم القصص القرآني من الركائز الأساسية في علم التفسير، فهو من العلوم التي لا يكتمل التفسير إلا بها؛ حيث اشتمل القرآن الكريم على كثير من وقائع الماضي، وتاريخ الأمم، وذكر البلاد والديار، وتتبع آثار كل قوم، وحكى عنهم في صورة ناطقة لما كانوا عليه.[٤] لذلك اعتبره العلماء من المعارف الضرورية التي يجب على المفسِّر الإحاطة بها.

وفي ذلك يقول الشيخ محمد عبده: "أنا لا أعقل كيف يمكن لأحد أن يفسِّر قوله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة:

---

(١) ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص٣٥).

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٧/٧١-٧٧).

(٣) ينظر: مباحث في علوم القرآن لمناع قطان(ص٣١٦) .

(٤) ينظر: المرجع السابق الموضع نفسه.

٢١٣] وهو لا يعرف أحوال البشر، وكيف اتحدوا، وكيف تفرقوا؟ وما معنى تلك الواحدة التي كانوا عليها؟ وهل كانت نافعة أم ضارة؟ وماذا كان من آثار بعثه النبيين فيهم؟" [١].

ويقول الشيخ محمد رشيد رضا: "لا بد للناظر في هذا الكتاب من النظر في أحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم، ومناشئ اختلاف أحوالهم، من قوة وضعف، وعز وذل، وعلم وجهل، وإيمان وكفر، ومن العلم بأحوال العالم الكبير علويه وسفليه"[٢].

آلية استفادة المفسر من هذا العلم في التفسير: يساعده في أمور عديدة، منها:

أولًا – فهم مجمل القرآن: ذلك أن القرآن الكريم يذكر القصة الواحدة في مواضع عديدة من السور القرآنية، فما يجمله في مواضع قد يفصله في سور أخرى يعين على فهم مجملها[٣].

ثانيًا– فهم ما أوجزه القرآن في سوقها؛ لأن القرآن إنما يذكر القصص والأخبار للموعظة والاعتبار، لا لأن يتحادث بها الناس في الأسمار، فبمعرفة الأخبار يعرف ما أشارت له الآيات من دقائق المعاني[٤].

ثالثًا– بيان وجوه الإعجاز القرآني؛ حيث يحتوى القصص القرآني على دلائل إعجازية في البلاغة والعلم والتاريخ. **وفي ذلك يقول أبو بكر الباقلّانيّ:** "إن إعادة القصّة الواحدة بألفاظ مختلفة، تؤدّى معنى واحدًا من الأمر الصعب، الذي تظهر به الفصاحة، وتتبين به البلاغة»[٥].

---

(١) ينظر: تفسير المنار (٢٣/١).

(٢) ينظر: المرجع السابق (٢٠/١).

(٣) ينظر: المنار في علوم القرآن(ص٢٥٥).

(٤) ينظر: التحرير والتنوير (٢٥/١).

(٥) ينظر: إعجاز القرآن (ص٦١).

ويقول عبد الكريم يونس الخطيب: "إن تكرار الأحداث القصصية في القصص القرآني هو إعجاز من إعجاز القرآن الكريم"(١).

رابعًا– استنباط الأحكام الفقهية. **خامسًا** – بيان المقاصد الشرعية والتشريعية؛ فالقصص القرآني يوضح كثيرًا من الأحكام الشرعية من خلال سرد وقائع تاريخية. **سادسًا**– بيان القوانين الإلهية الثابتة، مثل سنة التمكين بعد الابتلاء، كما في قصة يوسف عليه السلام، وسنة هلاك الظالمين كما في قصة عاد وثمود. **سابعًا** – توجيه المتشابه اللفظي؛ حيث يوازن بين الآيات القرآنية لنفس القصة في سور متعددة ليكشف عن الفروق والدلالات البلاغية. **ثامنًا**– تقديم العبر والعظات التي تربط النص القرآني بحياة الناس. **تاسعًا**– استنباط القيم الأخلاقية والتربوية. **عاشرًا**– تمييز ما هو من الإسرائيليات التي دُسَّت في الرواية الإسلامية، وما ليس منها وما هو حق، وما هو باطل.

ومن النماذج التي توضح دور علم القصص في التفسير: ما ذكره الزبير الغرناطي قال: "قوله تعالى: ﴿**قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًاۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى**﴾ [البقرة:٣٨]. وفى الأعراف﴿ **قَالَ ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ** ﴾ [الآية:٢٤] وفى سورة طه﴿ **قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًاۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ** ﴾ [الآية:١٢٣] ويسأل عن أي شيء لم ترد هذه الزيادة في قوله في البقرة: ﴿ **قُلْنَا ٱهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًاۖ**﴾"؟ **والجواب عن ذلك:** أنه لم يرد ذلك هنا اكتفاء بما في الآية قبلها وهو قوله: ﴿**وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّۖ** ﴾ [البقرة:٣٦]فلو قيل ذلك في الآية بعدها مع الاتصال والتقارب لكان تكرارًا لا يحرز فائدة لم تحصل بخلاف ما في سورة الأعراف وسورة طه، فورد كل على ما يجب ويناسب"(٢).

---

(١) ينظر: التفسير القرآني للقرآن (١٠/١٠١).

(٢) ينظر: ملاك التأويل (ص٣٠).

يتضح من هذا المثال أن إلمام المفسِّر بالقصص القرآني يُمكِّنه من توجيه المتشابه اللفظي الوراد في الآيات القرآنية.

ومن الأمثلة أيضًا: ما ذكره الكيا الهراسي قال:" قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ [القصص: ٢٧] فيه دليل على جواز جعل منافع الحر صداقًا شرعًا"(١).

يتجلى من هذا المثال أن علم القصص القرآني يعين المفسِّر على استنباط الأحكام الفقهية؛ حيث استنبط الكيا الهراسي من الآية الكريمة الواردة في قصة موسى –عليه السلام– جواز جعل المنفعة مهرًا.

ومن الأمثلة أيضًا: ما ذكره الثعالبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةً تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ﴾ [النمل :٢٣] قال: "وقوله: ﴿وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ﴾ أي: مما تحتاجُه المملكة، وهذه المرأة هي «بلقيس»، وَوَصَفَ عرشَها بالعِظَم في الهيئةِ ورتبة الملك، وأكثر بَعض النَّاسِ في قصَصها بما رأيت اختصارَه لعدَمِ صحَّتِه، وإنما اللازم من الآية: أنها امرأة مَلِكَة عَلى مدائنَ اليمن، ذات مُلْكٍ عظيم، وكانت كافرة من قوم كفار(٢).

يظهر من هذا المثال أن علم القصص القرآني يساعد المفسِّر في التمييز بين الروايات الإسرائيلية وغيرها .

من الكتب المؤلفة في هذا العلم: قصص الأنبياء لابن كثير(ت/٧٧٤هـ) – قصص القرآن الكريم للدكتور / فضل حسن عباس.

---

(١) ينظر: أحكام القرآن للكيا الهراسي (٣٣٥/٤).

(٢) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢٤٨/٤).

المبحث الثاني العلوم الحاكمة

المطلب الأول: علم الأحاديث النبوية المفسِّرة للآيات القرآنية

تعريف علم الحديث: هو علم يعرف به أقوال رسول الله (ﷺ) وأفعاله وأحواله[١] .

إن تفسير رسول الله (ﷺ) للقرآن الكريم يأتي في المرتبة الثانية من الأهمية بعد القرآن نفسه؛ لأن رسول الله (ﷺ) هو المبلغ عن الله –عز وجل– وحيه، وهو الذي وُكِّل إليه مهمة البيان؛ فلا أعلم بكلام الله بعد الله تعالى من رسول الله (ﷺ).

وفي ذلك يقول الزركشي: أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجمِل في مكان فقد فُصِّل في موضع آخر، وما اختُصِر في مكان فإنه قد بُسِط في آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ [النحل:٦٤].

من هنا عدَّ العلماء الإلمام بالأحاديث النبوية المفسِّرة للآيات القرآنية شرطًا من شروط المفسِّر.

والسنة النبوية المطهرة تُعدّ حلقة وصل للعلوم الداعمة والعلوم الحاكمة فهي تعتبر من العلوم الحاكمة من جهة ومن العلوم الداعمة من جهة أخرى ؛ ذلك أن علاقة السنة بالقرآن الكريم على ثلاثة أنواع :

النوع الأول: أن تكون مؤكدة له. كأمر النبي (ﷺ) للصحابة بالصيام لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾[البقرة:١٨٣]. فالسنة هنا داعمة للقرآن الكريم حيث أكدَّت معنى جاء في القرآن الكريم.

النوع الثاني: أن تكون شارحة لما في القرآن الكريم، سواء بتفصيل مجمل، أو تقييد مطلق، أو تعيين مبهم ، أو بتخصيص عام إلى آخر هذه الوجوه التي يظهر بها الشرح بالنصين، وهى هنا داعمة كذلك.

---

(١) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١١/١).

النوع الثالث: الاستقلال بالتشريع. كأن تأتي بشيء ليس في القرآن ذكره، كتحريم كُل ذي نَاب مِنَ السَّباعِ. عن ابنِ عباس قال: نَهَى رَسُولُ الله (ﷺ) عن أكلِ كُل ذي نَاب مِنَ السَّباعِ، وعن كُلِّ ذي مِخْلَبٍ من الطيرِ [١] وهى هنا حاكمة.

آلية استفادة المفسّر من هذا العلم في التفسير: يستفيد المفسِّر من هذا العلم من خلال آليات منهجية دقيقة تساعده في الوصول إلى التفسير الصحيح للآيات القرآنية. ومن أبرز هذه الآليات ما يلي:

أولًا- الرجوع إلى السنة النبوية لفهم المجمل في القرآن. يعتمد المفسِّر في تفسيره على الأحاديث النبوية التي تبين الأحكام التي وردت في القرآن بشكل مجمل، مثل: بيان كيفية الصلاة وأوقاتها تفسيرًا لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣].

ثانيًا- الاستعانة بالأحاديث النبوية لتخصيص عموم القرآن. ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره الإمام الطبري، حيث قال: اختلف أهل التأويل في المراد بقوله: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] فقال بعضهم: بشرك فعَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: " لَيْسَ ذَاكَ، هُوَ الشِّرْكَ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: ١٣] [٢] وقال آخرون: بل معنى ذلك: ولم يخلطوا إيمانهم بشيء من معاني الظلم. وذلك فعل ما نهى الله عن فعله، أو ترك ما أمر الله بفعله، وقالوا: الآية على العموم؛ لأن الله لم يخص به معنى من معاني الظلم. وأولى القولين بالصحة في ذلك: ما صح به

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٦٢٠/٥) كتاب: الأطعمة، باب: النهي عن أكل السباع، وقال محققه: إسناده صحيح.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٢٩/٧) برقم (٤٠٣١). وقال محققه: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

الخبر عن رسول الله (ﷺ)، وهو الخبر الذي رواه ابن مسعود عنه أنه قال: «الظلم الذي ذكره الله تعالى في هذا الموضع هو الشرك»[١]

ففي هذا المثال يتضح أن الإمام الطبري رجح القول القائل بأن المراد بالظلم في الآية الكريمة الشرك؛ استدلالًا بالحديث الشريف الذي ورد مخصصًا لعموم الآية الكريمة .

ثالثًا- الاستعانة بالأحاديث النبوية لتقييد مطلق القرآن. ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره الإمام ابن العربي في مَسْأَلَة قَطْعِ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ فِي السَّرِقَة، قال: اختلف الناس في ذلك كثيرا مآله إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أنه تقطع يمين السارق خاصة، ولا يعود عليه القطع؛ قاله عطاء. **الثاني:** أنه تقطع اليسرى ولا يعود عليه القطع في رِجْلِ رَجُلٍ؛ قاله أبو حنيفة. **الثالث:** تقطع يده اليمنى، فإن عاد قطعت رجله اليسرى، فإن عاد قطعت يده اليسرى، فإن عاد قطعت رجله اليمنى؛ قاله مالك والشافعي. وأما قول عطاء فليس على غلطه غطاء؛ فإن الصحابة قبله قالوا خلافه. وقد قال الله تعالى: {فاقطعوا أيديهما} [المائدة: ٣٨]، فجاء بالجمع ، وأما قول أبي حنيفة فإنه يرده حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ: «أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) بِسَارِقٍ فَقَطَعَ يَدَهُ ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ قَدْ سَرَقَ فَقَطَعَ رِجْلَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ قَدْ سَرَقَ فَقَطَعَ يَدَهُ ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ قَدْ سَرَقَ فَقَطَعَ رِجْلَهُ ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ قَدْ سَرَقَ فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ».[٢][٣]

ففي هذا المثال يتضح أن ابن العربي ضعف قول أبي حنيفة؛ استدلالًا بالحديث الشريف الذي ورد مقيدًا لمطلق الآية الكريمة.

---

(١) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/٣٦٩-٣٧٨).

(٢) أخرجه الدرار قطني في سننه كِتَاب الْحُدُود وَالدِّيَات وَغيره (٤/٢٣٨) برقم (٣٣٨٩) في إسناده: حَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، قَالَ الدَّارَ قُطْنِيُّ: هُوَ ضَعِيفٌ. ينظر: التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني (٤/١٩٠).

(٣) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/١١٨).

رابعًا- الاستعانة بالأحاديث النبوية لتحديد المبهم في القرآن. ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره ابن عطية في تفسيره للعبد الصالح -صاحب موسى عليه السلام- بأنه الخضر، قال: "و«العبد» هو الخضر في قول الجمهور بمقتضى الأحاديث" [(١)]، والقصة في صحيح البخاري[(٢)]

ففي هذا المثال يتضح أن ابن عطية عيَّن المبهم في الآية الكريمة؛ استدلالًا بالأحاديث النبوية.

خامسًا- الاستعانة بالأحاديث النبوية لتوضيح المشكل. كدفعه (ﷺ) لما استشكل به نصارى نجران على أُخوَّة مريم لهارون، يعنون أخا موسى -عليه السلام-، مع أن بينها وبين موسى-عليه السلام- كذا وكذا من السنين، فدفعه (ﷺ) بأنه ليس المقصود هارون النبي بل هو آخر في عهدها سمي باسمه. عنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ نَجْرَانَ سَأَلُونِي، فَقَالُوا: إِنَّكُمْ تقرؤون يَا أُخْتَ هَارُونَ، وَمُوسَى قَبْلَ عِيسَى بِكَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ (ﷺ) سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ بِأَنْبِيَائِهِمْ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَهُمْ»[(٣)]

إلى غير ذلك من الآليات، كالاستعانة بالأحاديث النبوية في شرح الألفاظ والعبارات، وتعميم الخاص، ومعرفة أسباب النزول، وبيان مقاصد الآيات القرآنية.

مما سبق يتبين أنه لا غنى للمفسِّر عن علم الأحاديث النبوية في تفسير القرآن الكريم، وبدونه قد يقع في التأويل الخاطئ أو القصور في الفهم.

من الكتب التي تناولت الأحاديث النبوية المفسرة للآيات القرآنية: صحيح البخاري – صحيح مسلم – سنن أبي داود – سنن النسائي .

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز (٥٢٩/٣).

(٢) ينظر: صحيح البخاري، كتاب: التفسير، باب: {فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَاهُ آتِنَا غَدَاءَنَا] [الكهف: ٦٣] (٩١/٦) رقم (٤٧٢٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الآداب، باب: النَّهْيِ عَنِ التَّكَنِّي بِأَبِي الْقَاسِمِ وَبَيَان مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَسْمَاء (١٦٨٥/٣) رقم (٢١٣٥).

المطلب الثاني: علم أصول الدين

تعريف علم أصول الدين:

هو العلم المتعلق بالأحكام الأصلية أي: الاعتقادية، ويسمّى بعلم الكلام، أيضًا، وسماه أبو حنيفة –رحمه الله – بالفقه الأكبر ، ويسمّى بعلم النظر والاستدلال ، ويسمّى بعلم التوحيد والصفات.(١)

يعد علم أصول الدين من الركائز الأساسية في علم التفسير، ومن العلوم الضرورية التي لا غنى للمفسر عنها؛ لذلك اعتبره العلماء من العلوم الي يجب عليه الإلمام بها.

آلية استفادة المفسِّر من هذا العلم في التفسير: من خلاله يستطيع المفسِّر النظر إلى القرآن بمنظار الاعتقاد الصحيح متجنبًا الوقوع في الأخطاء العقدية، فيعرف ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حقه تعالى، وينظر في الآيات المتعلقة بالنبوات والميعاد، وما إلى ذلك نظرة صائبة، ويعرف الفرق بين العقائد والشرائع، وما هو من أصول الدين، وما هو من فروعه(٢).

ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره الألوسي في تفسير الخيانة في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمۡ يُغۡنِيَا عَنۡهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا﴾ [التحريم: ١٠]. حيث قال: أما خيانة امرأة نوح –عليه السلام– فكانت تقول للناس: إنه مجنون، وأما خيانة امرأة لوط فكانت تدل على الضيف. ونقل ابن عطية عن بعض تفسيرها بالكفر والزنا وغيره، ولعمري لا يكاد يقول بذلك إلا ابن زنا، فالحق عندي أن عهر الزوجات كعهر الأمهات من المنفرات(٣).

---

(١) ينظر: شرح العقائد النسفية للتفتازاني (ص١٠).

(٢) ينظر: الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص٣٤).

(٣) ينظر: روح المعاني (٣٥٧/١٤).

من خلال رد الألوسي للقول القائل بأن الخيانة هنا الزنا يتضح أن العلم بأصول الدين يُمكِّن المفسر من التفسير الصحيح، ويجنبه الوقوع في التأويلات الباطلة أو الفهم الخاطئ.

ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس:١٤].

حيث قال فإن قلت: كيف جاز النظر على الله تعالى وفيه معنى المقابلة. قلت: هو مستعار للعلم المحقق الذي هو العلم بالشيء موجودًا شبه بنظر الناظر وعيان المعاين في تحققه(١).

حاصل كلام الزمخشري هنا: نفي النظر عن الله سبحانه؛ بدعوى استلزامه المقابلة، وهي في حقه ممتنعة، وهذا من بدع التفاسير ومن غلطاته الشنيعة الناجمة عن الجهل بأصول الدين؛ فمن أسمائه تعالى الثابتة بالقرآن والسنة: "البصير". قال تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:١٤٤] والرؤية والنظر واحد، ودعوى استلزامها المقابلة باطلة؛ لأن الله تعالى منزه عن الجسمية ولوازمها فكما أنه تعالى موجود لا في مكان ولا في جهة، كذلك يرى وينظر من غير جارحة ولا مقابلة، ونفي النظر عنه ينافي كماله المطلق سبحانه وتعالى(٢).

لذلك لا غنى للمفسِّر عن علم أصول الدين؛ إذ يُمكِّنه من تجنب التجاوز في حق الله تعالى، أو في حق الأنبياء عليهم السلام، أو في حق الأمور الغيبية بشكل عام، في حين أن الجهل به يشكل خطرًا كبيرًا على التفسير الصحيح للقرآن الكريم، كتحريف الأصول العقدية، ونشر البدع والانحرافات الفكرية، والتناقض مع مقاصد الشريعة.

---

(١) ينظر: الكشاف (٢/٣٣٣,٣٣٤).

(٢) ينظر: بدع التفاسير للشيخ الغماري (ص٥٧,٥٨).

وفي هذا الصدد يقول أبو حيان: "وهو علم صعب؛ إذ المزلَّة فيه –والعياذ بالله– مفض إلى الخسران في الدنيا والآخرة"[١].

من الكتب المؤلفة في هذا العلم: الملل والنحل للشهرستاني[٢] – شرح العقائد النسفية للتفتازاني[٣].

---

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١٦/١).

(٢) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أبو الفتح كان إمامًا أصوليًا، من مصنفاته: كتاب "نهاية الإقدام"، وكتاب "الملل والنحل" توفي سنة (٥٤٨هـ). [ينظر : سير أعلام النبلاء (٩٢/١٥)].

(٣) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني: من أئمة العربية والبيان والمنطق، من كتبه: (شرح العقائد النسفية) و(حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب) في الأصول توفي سنة (٧٩٢هـ). [ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١١٢/٦)]

المطلب الثالث: علم أصول الفقه

تعريف علم أصول الفقه باعتباره علمًا مركبًا: هو مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال، وكيفية الاستدلال بها، وكيفية حال المستدل بها[١].

شرح التعريف:

فقوله (مجموع) احتراز عن الباب الواحد من أصول الفقه؛ فإنه وان كان من أصول الفقه لكنَّه ليس أصول الفقه؛ لأنه بعض الشيء. و(طرق الفقه) يتناول الأدلة والأمارات. و(على سبيل الإجمال) بيان كون تلك الأدلة أدلة. و(وكيفية الاستدلال بها) الشرائط التي معها يصح الاستدلال بتلك الطرق. (وكيفية حال المستدل بها) إذ الطالب لحكم الله تعالى إن كان عاميًا وجب أن يستفتي وان كان عالمًا وجب أن يجتهد[٢].

يعد علم أصول الفقه من العلوم التي وضعت كالأداة لفهم القرآن الكريم، واستخراج ما فيه من الفوائد، والمعين على معرفة مراد الله تعالى منه؛ ولهذا يؤكد العلماء على أهمية هذا العلم للمفسر، ويعدون إحاطته به أمرًا ضروريًا لفهم مراد الله تعالى من القرآن الكريم.

وفي ذلك يقول الزركشي: معرفة قواعد أصول الفقه ضرورة للمفسِّر، ولا بد له من معرفته؛ فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات القرآنية[٣].

آلية استفادة المفسِّر من هذا العلم في التفسير: به يعرف كيف تستنبط الأحكام من الآيات القرآنية، ويستدل عليها، ويعرف الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والمطلق المقيَّد، ودلالة النص وإشارته ودلالة الأمر والنهي، وغير ذلك[٤].

---

(١) ينظر: المحصول للرازي (١/٨٠,٨١).

(٢) ينظر: المرجع السابق الموضع نفسه.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٢/٦).

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير (١/١٥).

يقول ابن عاشور: "علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط ويفصح عنها؛ فهو آلة للمفسِّر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها"(١).

ومن الأمثلة التي تبرز دور علم أصول الفقه في التفسير: ما ذكره ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم:٢٦] قال: "والإنسي: الإنسان، والياء فيه للنسب إلى الإنس، وهو اسم جمع إنسان، فياء النسب لإفادة فرد من الجنس، مثل: ياء "حرسي" لواحد من الحرس. وهذا نكرة في سياق النفي يفيد العموم، أي: لن أكلم أحدًا"(٢).

ففي هذا المثال نجد أن ابن عاشور استفاد العموم من وقوع اللفظ نكرة في سياق النفي؛ وذلك بناءً على القاعدة الأصولية التي تقول: "النكرة في سياق النفي تفيد العموم".(٣)

ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكره ابن جرير في مسألة الإسراء الذي حصل للنبي (ﷺ): هل كان بروحه أو بجسده؟ حيث قال: "والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن الله تعالى أسرى بعبده محمد (ﷺ) من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، كما أخبر الله عباده، وكما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله (ﷺ)، أن الله حمله على البراق حين أتاه به، وصلى هنالك بمن صلى من الأنبياء والرسل، فأراه ما أراه من الآيات، ولا معنى لقول من قال: أسرى بروحه دون جسده؛ فإن الله إنما أخبر في كتابه أنه أسرى بعبده، ولم يخبرنا أنه أسرى بروح عبده، وليس جائزا لأحد أن يتعدى ما قال الله إلى غيره" (٤).

ففي هذا المثال يتبين أن ابن جرير رجح القول القائل بأن الإسراء كان للروح والجسد، وردَّ القول القائل بأن الإسراء كان للروح فقط؛ استنادًا على أدلة، منها:

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير (٢٦/١).

(٢) ينظر: المرجع السابق (٩٤/١٦).

(٣) ينظر: مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (١٣٦/٣).

(٤) ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٤٤٦/١٤).

ورود اللفظ مطلقًا، وهذا تؤيده القاعدة الأصولية التي تقول: إذا دار اللفظ بين أن يكون مطلقًا أو مقيدًا فإنه يحمل على إطلاقه[١].

من الكتب المؤلفة في علم أصول الفقه: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي[٢] – البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (ت/٧٩٤هـ) – إرشاد الفحول للشوكاني إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ت/١٢٥٠هـ).

---

(١) ينظر: مختصر التحرير شرح الكوكب المنير(٢٩٦/١).

(٢) هو علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي: أصولي، باحث. من مصنفاته: الإحكام في أصول الأحكام ، ودقائق الحقائق، توفي سنة (٦٣٢هـ). [ينظر : ميزان الاعتدال (٢٥٩/٢)].

المبحث الثالث (تتمة العلوم) علم الموهبة

يُعدّ علم الموهبة من العلوم الضرورية للمفسِّر؛ ولذلك أدرجه العلماء ضمن العلوم التي يحتاج إليها المفسِّر لضمان فهم صحيح لمعاني القرآن الكريم(١).

يقول عبد القادر ملا حويش: علم الموهبة كالأساس لعلم التفسير؛ ليطَّلع على معانيه بما يفيضه الله –تعالى– على قلبه(٢).

تعريف علم الموهبة:

عرفه الماتريدي بأنه: العلم اللَّدني الرَّباني الذي يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم، ويفتح قلبه لفهم أسراره، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾[البقرة:٢٨٢] فهو ثمرة التقوى والإخلاص، ولا ينال هذا العلم من كان في قلبه بدعة أو كبر أو حب للدنيا أو ميل إلى المعاصي، قال تعالى: ﴿ سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾ [الأعراف:١٤٦](٣).

وعرفه السيوطي بأنه: علم يُورثه الله –تعالى– لمن عمل بما علم، وإليه الإشارة بحديث: "من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم" (٤)(٥).

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن علم الموهبة يقوم على ثلاث ركائز:

أولها– الفتح والتوفيق من الله عز وجل. **ثانيها**– استقامة العبد. وهذا ما أشار إليه الزركشي في عبارته: "لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقة، ولا يظهر

---

(١) ينظر: بيان المعاني (٨/١).

(٢) ينظر: المرجع السابق الموضع نفسه.

(٣) ينظر: تأويلات أهل السنة (٢٧٥/١).

(٤) أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٦٣/٦) قال الشوكاني: ضعيف. [ينظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (٢٨٦/١)].

(٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١٥/٤).

له أسرار العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب أو في قلبه كبر أو هوى أو حب الدنيا أو يكون غير متحقق الإيمان و ضعيف التحقيق أو معتمدًا على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر أو يكون راجعًا إلى معقوله وهذه كلها حجب وموانع وبعضها آكد من بعض"[١].

ثالثها- التزام المفسر بالطرق السديدة في التفسير، وهي باختصار: تفسير القرآن بالقرآن – تفسير القرآن بالسنة النبوية الشريفة – تفسير القرآن بأقوال الصحابة – تفسير القرآن بأقوال التابعين – تفسير القرآن باللسان العربي المبين – تفسير القرآن بالاجتهاد السديد.

وعليه يمكن القول بأن علم الموهبة ليس محصورًا في كونه لدنيًا أو مكتسبًا، بل هو مزيج بينهما، حيث يجمع بين الفهم الذي يوهبه الله-تعالى- للإنسان والاجتهاد والتحصيل العلمي.

آلية استفادة المفسِّر من هذا العلم في التفسير: به يتمكن المفسِّر من: **أولًا**- ترتيب عناصر التفسير داخل التفسير. **ثانيًا**- إبراز الفرق بين المواطن المتشابهة والكلمات المتشابهة. **ثالثًا**- استنباط المعاني الموافقة للتفسير. **رابعًا**- ربط آيات القرآن الكريم بعضها ببعض.

من النماذج التي تبيِّن دور علم الموهبة في التفسير: ما روي عن مالك – رضي الله عنه- قال: بلغني أن عثمان -رضي الله عنه- أتى بامرأة ولدت في ستة أشهر فأمر برجمها، فقال علي رضي الله عنه: إن الله تعالى يقول: ﴿**وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا**﴾ [الأحقاف:١٥] وقال: ﴿ **وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ**

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن (٢/١٨٠,١٨١).

حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ ﴾ [البقرة:٢٣٣] فالحمل يكون ستة أشهر فَلَا رَجْمَ عَلَيْهَا"[١].

ففي هذا المثال يتضح أن علم الموهبة يساعد المفسِّر في ربط الآيات بعضها ببعض، واستنباط أحكام لم تَرِد في التفسير، كاستنباط الإمام علي –رضي الله عنه– من مجموع الآيتين أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، وكان ذلك سببًا في درء التهمة عن المرأة؛ مما يدل على أهمية الموهبة ودورها في التفسير.

ومن أمثلة ذلك أيضًا/ ما ذكره أبو حيان في تفسير قوله تعالى/ ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ﴾ [طه:٧٠] قال :وقدم موسى في الأعراف في قوله تعالى﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾[الآيتان :١٢٢,١٢١] وأخر هارون لأجل الفواصل، ولكون موسى –عليه السلام–هو المنسوب إليه العصا التي ظهر فيها ما ظهر من الإعجاز، وأخر موسى لأجل الفواصل أيضًا، ويحتمل أن يكون القولان من قائلين نطقت طائفة بقولهم: (رب موسى وهارون)، وطائفة بقولهم: (رب هارون وموسى) ولما اشتركوا في المعنى صح نسبة كل من القولين إلى الجميع. وقيل: قدم هارون هنا؛ لأنه كان أكبر سنًا من موسى، وقيل: لأن فرعون كان ربَّى موسى فبدؤوا بهارون ليزول تمويه فرعون أنه ربَّى موسى فيقول: أنا ربيته. وقالوا: رب هارون وموسى ولم يكتفوا بقولهم برب العالمين للنص على أنهم آمنوا برب هذين وكان فيما قبل يزعم أنه رب العالمين. [٢].

ففي بيان أبي حيان في هذه العبارة لأسرار تقديم موسى على هارون في سورة الأعراف وتأخيره في سورة طه؛ إبراز لدور علم الموهبة في التفسير؛ حيث

---

(١) ينظر: موطأ الإمام مالك، كتاب: الحدود، باب: ما جاء في الرجم (٨٢٥/٢) رقم (١١) والأثر موقوف صحيح . [ينظر: التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير (٥٥٦/٣)].

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير (٣٥٨,٣٥٧/٧).

يساهم في تمكين المفسِّر من إبراز الفرق بين المواطن المتشابهة والكلمات المتشابهة.

وعلم الموهبة ليس له وجود كعلم مستقل برأسه بمفهوم العلم، وليس له كتب ألفت فيه، وإنما يكون تحصيله بالأخذ بالأسباب الموجبة له من التقوى والعمل والزهد [١].

يقول السيوطي : "ولعلك تستشكل علم الموهبة، وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان، وليس كما ظننت من الإشكال، والطريق إلى تحصيله: ارتكاب الأسباب الموجبة من العمل، والزهد"[٢].

ويقول عبد القادر ملا حويش: "وركن هذا العلم العكوف على التقوى، وملاكه العمل مع الورع"[٣].

---

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن (٢١٦/٤).

(٢) ينظر: المرجع السابق الموضع نفسه.

(٣) ينظر: بيان المعاني (٨/١).

الخاتمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

وبعد،،،

ففي نهاية هذا البحث أُسطِّر أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلاله:

أولا: أهم النتائج

١- يجب على من يتصدى للتفسير أن يكون ملمًا بجملة من العلوم، وهذه العلوم تنقسم قسمين:

القسم الأول: علوم لغوية. وتشمل: علم اللغة، والنحو، والصرف، والاشتقاق، وعلوم البلاغة. القسم الثاني: علوم غير لغوية. وتشمل: علم القراءات، وأصول الدين، وأصول الفقه، وأسباب النزول، والقصص، والناسخ والمنسوخ ، والأحاديث المبينة لتفسير الآيات القرآنية، وعلم الموهبة.

٢- التأكيد على أهمية أدوات البحث غير اللغوية في التفسير ودورها في فهم الآيات القرآنية وتوضيح معانيها.

٣- التأكيد على أهمية دور هذه الأدوات في معالجة المفاهيم الخاطئة الناشئة عن تفسير الآيات القرآنية دون الإلمام الكامل بها.

ثانيًا: التوصيات

١- دراسة أدوات البحث اللغوية في علم التفسير.

٢- إعداد دليل منهجي شامل يجمع أدوات البحث التي يحتاجها المفسر؛ ليسهم في تكوين منهجية واضحة للباحثين والمتخصصين في مجال التفسير وعلوم القرآن.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الإبانة عن معاني القراءات. لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني (ت: ٤٣٧هـ) المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي. الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، عدد الأجزاء: ١
- الإتقان في علوم القرآن. لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م،عدد الأجزاء: ٤ .
- أحكام القرآن. لأبي بكر بن العربي المعافري المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، حققه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة ١٤٢٤ هـ عدد الأجزاء:٤ .
- أحكام القرآن. المؤلف: علي بن محمد بن علي، أبي الحسن الطبري، المعروف بالكيا الهراسي الشافعي (ت: ٥٠٤هـ) المحقق: موسى محمد علي وعزة عبد عطية ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ
- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لمحمد بن محمد بن سويلم أبي شُهبة (ت: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السنة ،ط: الرابعة، عدد الأجزاء: ١ .
- إعجاز القرآن. للباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) المحقق: السيد أحمد صقر الناشر: دار المعارف – مصر، ط: الخامسة ١٩٩٧م . عدد الأجزاء: ١
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) المحقق: محمد عبد الرحمن، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط: الأولى – ١٤١٨ هـ عدد الأجزاء(٥).

- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت ،الطبعة: ١٤٢٠ هـ.
- بدع التفاسير. للشيخ الغماري، دار الرشاد الحديثة، ط٢١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- البرهان في علوم القرآن. لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عدد الأجزاء: ٤
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين أبي طاهر محمد ابن يعقوب الفيروز آبادى (ت: ٨١٧هـ)، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، عدد الأجزاء (٦).
- بيان المعاني. لعبد القادر بن ملّا حويش (ت: ١٣٩٨هـ)، الناشر: مطبعة الترقي – دمشق، ط: الأولى ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٥ م. عدد الأجزاء: ٦.
- تأويلات أهل السنة. لمحمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت: ٣٣٣هـ)، المحقق: د. مجدي باسلوم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، عدد الأجزاء: (١٠).
- التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير. للكحلاني (ت: ١١٨٢هـ) حققه: محَمَّد صُبْحي الناشر: مَكتَبَةُ الرُّشد، الرياض ط: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م عدد الأجزاء: ٧
- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت : ١٣٩٣هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس سنة النشر: ١٩٨٤ هـ عدد الأجزاء : ٣٠ (والجزء رقم ٨ في قسمين).

- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار). لمحمد رشيد بن علي رضا (ت: ١٣٥٤هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: ١٢.
- التفسير القرآني للقرآن. لعبد الكريم يونس الخطيب (ت: بعد ١٣٩٠هـ) الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة الأجزاء: (١٦).
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م. عدد الأجزاء: ٤
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: دار هجر ،الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م ،عدد الأجزاء: ٢٦.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن. لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت: ٨٧٥هـ) المحقق: محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٨ هـ عدد الأجزاء (٥).
- الحجة في القراءات السبع . للحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة (١٤٠١ هـ).
- الحجة للقراء السبعة. للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبي علي (ت: ٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي. الناشر: دار المأمون، الطبعة: الثانية ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م، عدد الأجزاء: (٧).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عبد المعيد. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية –الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م . عدد الأجزاء: (٦).

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لشهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ، عدد الأجزاء: ١٦ (١٥ ومجلد فهارس).
- سنن أبي داود. لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م ، عدد الأجزاء: ٧
- سنن الدار قطني. للدار قطني (ت: ٣٨٥هـ) حققه: شعيب الارنؤوط وآخرون الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان. ط: الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ٥
- سير أعلام النبلاء. لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت : ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة، ط : الثالثة ١٤٠٥ هـ عدد الأجزاء : ٢٥.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (المتوفى: ٨٥٧هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م ، عدد الأجزاء: ٢.
- شرح طيبة النشر في القراءات. لابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) ضبطه وعلق عليه: أنس مهرة الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط: الثانية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ١
- شرح العقائد النسفية. للتفتازاني تحقيق د/ أحمد حجازي الناشر / مكتبة الكليات الأزهرية ط ١ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. لمحمد بن إسماعيل البخاري، المحقق:

محمد زهير، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ ،عدد الأجزاء: ٩.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. لأبي محمد بدر الدين العينى (ت: ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: ٢٥ × ١٢.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) المحقق: عبد الرحمن بن يحي ،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية. إعداد/ محمد بن عمر بن سالم. إشراف أ.د/عبد الستار فتح الله. جامعة أم القري. المملكة العربية السعودية. عام ١٤١٢هـ-١٤١٣هـ.
- قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور/حسين بن علي ابن حسين الحربي، راجعه وقدم له الشيخ مناع بن خليل القطان، دار القاسم، عدد الأجزاء (٢).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ عدد الأجزاء: (٤).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع. لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط:الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) عدد الأجزاء: (٢).
- لسان العرب. لا بن منظور (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥.
- مباحث في علوم القرآن. المؤلف: مناع بن خليل القطان (ت: ١٤٢٠هـ) الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع . ط: الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م . عدد الأجزاء: ١
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)،المحقق:

عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى – ١٤٢٢ هـ، عدد الأجزاء (١) .

- المحصول. للرازي (ت: ٦٠٦هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- مختصر التحرير شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ) المحقق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد الناشر: مكتبة العبيكان ط: الطبعة الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ مـ عدد الأجزاء: ٤
- مسند الإمام أحمد بن حنبل. لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: (٥).
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، المحقق: صفوان عدنان الداودي الناشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ عدد الأجزاء : (١).
- مقاييس اللغة. لا بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر : دار الفكر ،عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.، عدد الأجزاء: (٦).
- مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م عدد الأجزاء: ١.
- المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر. المؤلف: عمر بن قاسم النشَّار (ت: ٩٣٨هـ) المحقق: أحمد محمود عبد السميع الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م عدد الأجزاء: ١

- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي (ت: ٧٠٨هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان عدد الأجزاء: ١ .
- المنار في علوم القرآن. المؤلف: الدكتور محمد علي الحسن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت . ط: الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م . عدد الأجزاء: ١
- مناهل العرفان في علوم القرآن. لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت: ١٣٦٧هـ) الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة: الطبعة الثالثة، عدد الأجزاء: ٢.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م، عدد الأجزاء: ١ .
- الموافقات في أصول الفقه، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، الناشر: دار ابن عفان. الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٧.
- موطأ الإمام مالك. المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، حققه: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م عدد الأجزاء: ١
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م عدد الأجزاء: ٤

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩٨
التمهيد	١٠١
المبحث الأول: العلوم الداعمة	١٠٢
المطلب الأول: علم القراءات	١٠٢
المطلب الثاني: علم أسباب النزول	١٠٨
المطلب الثالث: علم النسخ	١١٢
المطلب الرابع: علم القصص	١١٤
المبحث الثاني: العلوم الحاكمة	١١٨
المطلب الأول: علم الأحاديث النبوية المفسِّرة للآيات القرآنية.	١١٨
المطلب الثاني: علم أصول الدين	١٢٢
المطلب الثالث: علم أصول الفقه	١٢٥
المبحث الثالث (تتمة العلوم): علم الموهبة	١٢٨
الخاتمة	١٣٢
فهرس المراجع والمصادر	١٣٣
فهرس الموضوعات	١٤٠